URUK FOR HUMANITIES 2026;19:214–223

RESEARCH ARTICLE

SOCIAL CHARACTERISTICS OF FEMALE INMATES IN NASIRIYA CENTRAI PRISON FOR WOMEN

[a*] **HAYDER KADHIM JIHAD** [b*] **AHMED KADHIM SUNAID**

General Directorate of Education in Dhi Qar province province - Ministry of Education - Iraq

ABSTRACT

This study focused on the personal and social characteristics of female prisoners in Nasiriya Central Women's Prison. The correctional facility housed approximately 180 inmates from various governorates, with49 from Dhi Qar Governorate. Therefore, the sample consisted of 49female prisoners in the correctional facility in Nasiriya. Data were collected primarily through official data from the correctional facility as well as a questionnaire, which was distributed in 49 purposeful forms. The information was processed using descriptive methods, and through analysis, the study hypotheses were tested. The most notable results of the study were that the ages of most of the sample cases ranged between (18-25) years. The majority were unmarried, illiterate, and unemployed. As for the female workers, most of them were self-employed. Most of them lived in cities and expressed feelings of sadness and depression. Many of them felt that they had committed moral crimes in order to escape to a "better life." Most of the sample came from large families consisting of 12-18 members, with low parental income and education levels.

KEYWORDS: : Female inmates .Social characteristics .Dhi Qar

مقالة بحثية

الخصائص الاجتماعية للنزيلات في سجن الناصرية المركزي للنساء

[1]حيدركاظم جهاد [2]احمد كاظم سنيد

المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار-وزارة التربية-العراق

الملخص:

ركزت هذه الدراسة على الخصائص الاجتماعية للسجينات في سجن الناصرية المركزي للنساء ، اذ كانت نزيلات السجن الاصلاحي حوالي 180 نزيلة من محافظات مختلفة اما من محافظة ذي قار فقد بلغن 49 نزيله لذلك تكونت العينة من 49 سجينة في السجن الاصلاحي في الناصرية ، تم جمع البيانات بشكل رئيسي عن طريق البيانات الرسمية الصادرة من الاصلاحية وكذلك استمارة الاستبيان والتي وزعت بواقع 49 استمارة قصديه، تم التعامل مع المعلومات بالطرق الوصفية، ومن خلال تحليل اختبار فرضيات الدراسة ، ومن أبرز نتائج الدراسة تراوحت أعمار معظم حالات العينة بين (18-25) سنة ، كانت الأغلبية غير متزوجة وأمية وعاطلة عن العمل. بالنسبة للعاملات، معظمهن يعملن في وظائف حرة و يعشن في المدن ، فيما جاءت أغلب العينة من أسر كبيرة تتكون من 12-15 فردًا، مع انخفاض مستوى الدخل والتعليم للوالدين.

الكلمات المفتاحية: النزيلات، الخصائص الاجتماعية، ذي قار.

Received 7/8/ 2025; accepted 14/9/ 2025. Available online 4/1/2026

*E-mail addresses: *Hussein1982ali@gmail.com*

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1016

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة:

لقد خضعت البنية الاجتماعية البشرية، على مر العصور المختلفة، لتغيرات ديناميكية وتأثيرات تحويلية على سكانها. ويجلب هذا التطور معه مجموعة متنوعة من الأمراض؛ فالجريمة، وخاصة جرائم النساء، هي التي تتحدى الأسرة من جهة ومؤسسات التربية والرقابة من جهة أخرى. يتميز مجتمع محافظة ذي قار بخصائص وروابط اجتماعية قوية تجعله بعيدًا إلى حد كبير عن المحافظات العراقية الأخرى. إنه مجتمع داخل التماسك القبلي. ولكن مرة أخرى، لم يكبح هذا التماسك نفسه ظهور مثل هذه الجرائم وزيادتها لأن التغييرات التي حدثت في منطقة الدراسة هي في الأساس جميعها اجتماعية واقتصادية وثقافية منذ عام 2003. وبالتالي، ازدادت أهمية مناقشة هذه القضية لأن هذه الظاهرة تستهدف النساء مما يؤثر بدوره على الهياكل الأسرية والاستقرار الاجتماعي وما إلى ذلك. تشكل هذه الفئة القاعدة الأساسية داخل المجتمع.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي:

1-هل هناك تباين مكاني وزماني لجرائم النساء في محافظة ذي قار؟ ما أسباب ارتكابها؟

2-ما حجم تنوع جرائم النساء في منطقة الدراسة؟ كيف يمكن معالجتها؟

المشكلة التي نوقشت هي ما يعتقد الباحثون أنه سيحدث إذا وضعوا افتراضات صحيحة حول المشكلة.

1-هناك تباين مكاني وزماني لجرائم النساء في محافظة ذي قار. يُعزى هذا التباين إلى اختلاف الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للوحدات المكونة له.

2-يتنوع نطاق جرائم النساء في المنطقة. يُعزى هذا التنوع إلى تنوع العوامل الاجتماعية المساهمة فيها.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان حجم جرائم النساء خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى الاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية للمحافظة، وذلك لتحديد أسباب هذه الجرائم.

منطقة الدراسة

استهدفت الدراسة محافظة ذي قار والتي تضمنت (20) وحدة ادارية منها خمسة نواحي و خمس عشرة قضاء انتشرت عليها ظاهرة جرائم المخدرات، وتقع محافظة ذي قار في جنوب العراق ، عند تقاطع دائرتي عرض (”11`35°30 – ”79`2°32) شمالاً وبين خطي طول (”05`38°45 - ”04`11°47) شرقاً، فهي تشغل القسم الجنوبي من السهل الرسوبي ويحدها من الشمال محافظتا واسط والقادسية ومن الجنوب محافظة البصرة ومن الشرق محافظة ميسان ، ومن جهة الغرب محافظة المثنى خريطة (1)، أما حدودها الزمانية فقد اعتمدت الدراسة البيانات المتوفرة للمدة من (2020 – 2024م).

الخريطة(1) الوحدات الإدارية في محافظة ذي قار

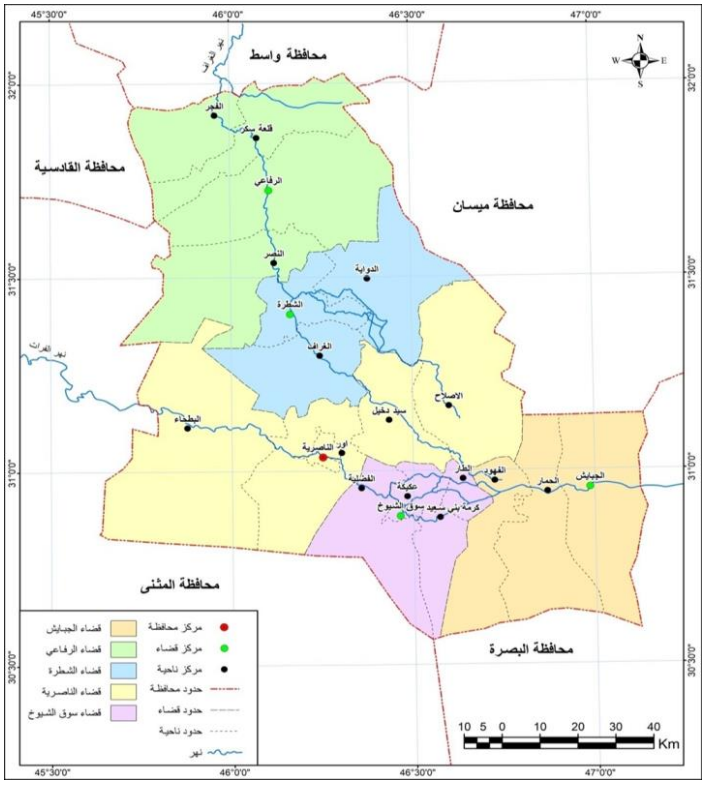

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهياة العامة للمساحة، قسم أنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية، مقياس1/2500,000، بغداد.2024

منهج وهيكلية الدراسة:

استخدمت بعض المناهج الجغرافية ومنها المنهج الوصفي الذي يصف ظاهرة جرائم المخدرات ويعبر عنها تعبيراً كمياً واستخدمت المنهج التحليلي من خلال التباين المكاني لأسباب جريمة المخدرات

والعوامل المؤثرة في تباينها بين الوحدات الادارية في منطقة الدراسة واستخدمت المنهج التاريخي لمعرفة التباين الزمني للجريمة. فيما تضمنت الدراسة ثلاثة محاور سبقتها مقدمة عامة تعريف بالموضوع وموضحا فيه المشكلة والاهداف وحدود الدراسة، اذ ناقش المحور الاول التوزيع الجغرافي لجرائم النساء وتضمن المحور الثاني الخصائص السكانية لمرتكبي الجرائم وناقش الثالث انواع الجرائم واسبابها واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

أولا: التوزيع الجغرافي لجرائم النساء

1- التوزيع الاداري

ان الجريمة بكل أنماطها تحدث في المكان، وكل ما يحدث في المكان مادياً أو معنوياً يعبر عن صورة نمطية قابلة للدراسة الجغرافية، لأن الجغرافيا هي العلم الذي يرتبط بالمكان بإبعاده المختلفة ([1]، ص6). لهذا فإن الأنماط المكانية للجريمة وتطورها عبر سنوات الدراسة ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي، والتنظيم المكاني للسكان ونشاطهم الاقتصادي، وفي هذا المنحى يؤكد الجغرافيون على أن دراسة التباين المكاني للجريمة في داخل المدن التوزيع الجغرافي لها مرتبط بمستوى الوحدات المكانية وبالمعلومات المتاحة داخل منطقة الدراسة (2 ص12)

شهدت محافظة ذي قار تباينا زمانيا ومكانيا واضحا في حجم جرائم النساء خلال مدة الدراسة، ففي عام 2021 بلغ عندها (33) جريمة وظهر في العام الذي يليه 2022 اذ انخفضت الى (32) جريمة، ويظهر من جدول (1) والشكل (1) والخريطة (2) اما في عام 2023 فقد وصلت الى (36) جريمة، اعقبها ارتفاعا آخر في عام 2024 لتصل الى(42) جريمة الى ان وصلت في عام 2025 الى (49) جريمة.

الجدول (1) توزيع جرائم النساء المسجلة بحسب الوحدات الادارية للمدة (2021-2025)

الوحدات الإدارية	2021	2022	2023	2024	2025	المجموع	النسبة
مركز قضاء الناصرية	13	9	11	9	14	56	28.6
أور	2	3	3	5	7	20	14.3
مركز قضاء الرفاعي	2	1	4	1	4	12	8.2
مركز قضاء سوق الشيوخ	1	2	1	4	1	9	2.0
عكيكة	0	0	1	0	0	1	0.0
كرمة بني سعيد	0	1	0	0	1	2	2.0
الفضلية	0	0	0	1	0	1	0.0
الطار	0	1	1	0	0	2	0.0
مركز قضاء الجبايش	3	1	3	3	3	13	6.1
المنار	0	1	0	1	0	2	0.0
مركز قضاء الشطرة	4	5	6	7	6	28	12.2
الدواية	0	0	1	0	1	2	2.0
الاصلاح	2	1	1	2	2	8	4.1
سيد دخيل	1	1	0	0	1	3	2.0
قلعة سكر	1	1	0	2	2	6	4.1
الفهود	2	3	2	4	2	13	4.1
الغراف	1	0	1	1	2	5	4.1
النصر	0	0	0	1	1	2	2.0
الفجر	1	1	1	0	1	4	2.0
البطحاء	0	1	0	1	1	3	2.0
المحافظة	33	32	36	42	49	192	100.0

المصدر: وزارة العدل ،دائرة الاصلاح العراقية، سجن الناصرية للأحكام الخفيفة، وحدة الاحصاء ،بيانات غير منشورة

الشكل(1) توزيع جرائم النساء المسجلة بحسب الوحدات الادارية للمدة (2021-2025)

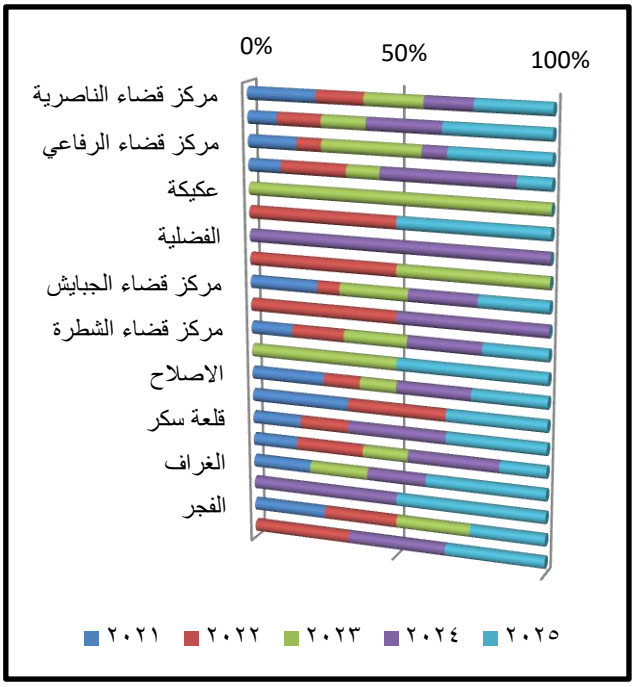

المصدر: من عمل الباحثان من بيانات الجدول (1)

الخريطة (2) توزيع جرائم النساء المسجلة في محافظة ذي قار(2021-2025)

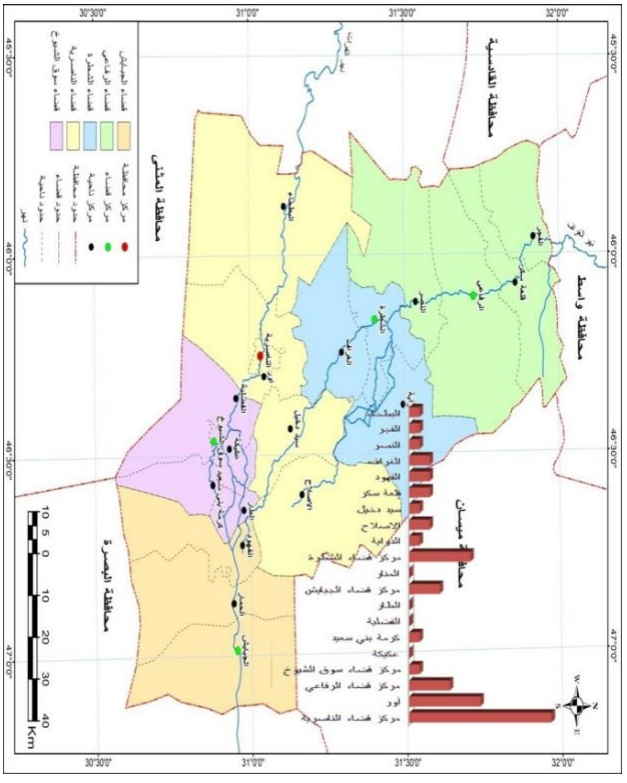

المصدر: من عمل الباحثان بالاستعانة بجدول (1).

ولم يقتصر هذا التباين على مدى السنوات المسجلة في محافظة ذي قار بل تجلى واضحا بين وحداتها الإدارية حيث سجلت تطرفا كبيرا لقضاء الناصرية جدول (1) حيث شكلت نسبة جرائم النساء فيها (28.6%) شكل (2) وخريطة (3) من مجموع الجرائم الكلية اعلى من بقية الوحدات بشكل كبير ، وهذا طبيعي لو اخذنا في الحسبان طبيعة قضاء الناصرية من حيث خصائصه المجتمعية واعداد سكانه الكبيرة من مجموع سكان المحافظة لكن رغم ذلك تعد هذه النسبة كبيرة اذ يشكل سكان القضاء ما نسبته (28.3%) من مجموع سكان المحافظة البالغ (2206513) الف نسمة (16)، والقضاء بحد ذاته شهد ارتفاع ضمن فترة الدراسة سجلت اعلاها في عام 2025 (49) جريمة وهي أيضا متوافقة مع اعلى عدد للجرائم في المحافظة، أما باقي الوحدات الادارية فقد ظهر فيها ارتفاع تدريجي من خلال السنوات المسجلة من عام 2021 وصولا لعام 2025،

خريطة (3) توزيع جرائم النساء المسجلة في محافظة ذي قار حسب الوحدات الادارية (2021-2025)

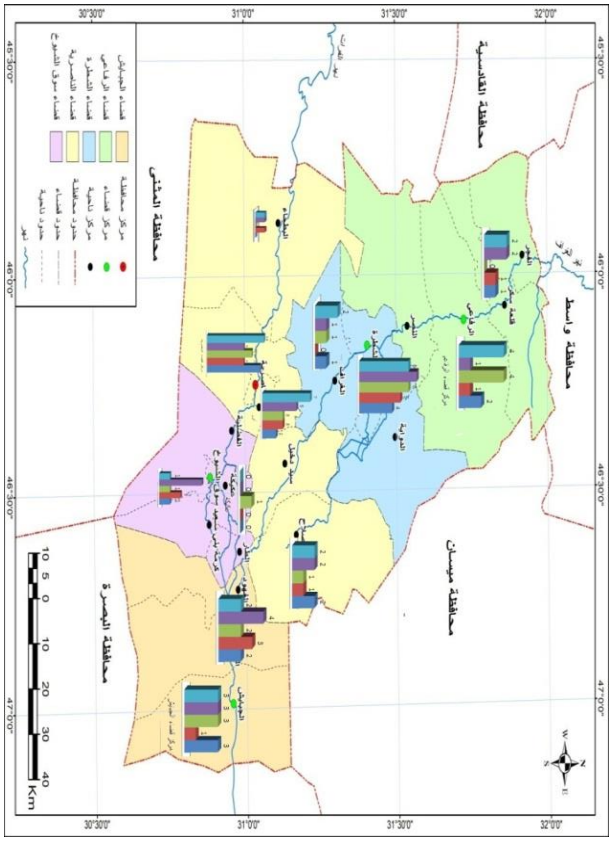

المصدر: من عمل الباحثان بالاستعانة بجدول (1).

2-التوزيع البيئي

الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلا أنها تختلف من حيث نسبة حدوثها. وتوعيتها من مجتمع إلى آخر تبعا للطبيعة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع وتختلف من بيلة إلى أخرى ([3]، ص44)، فأسباب الجريمة ودوافعها في المجتمع الحضري تختلف عن أسباب

ودوافع الحريمة في المجتمع الريفي ([4]، ص45). أن الريف من الوجهة الطبيعية وحياة الريف من الوجهة الاجتماعية وما تتركه الطبيعة والمجتمع للأفراد من طابع خاص وماله من نشاط اقتصادي محدود إلى جانب تأثير العادات والتقاليد، كل ذلك يحمل نتاج الريف من الجريمة شيئاً يغاير ما تنتجه المدينة منها ([5]، ص20)، وهذا ما ينطبق على منطقة الدراسة.

شهد حضر محافظة ذي قار ارتفاع في عدد ونسبة جرائم النساء مقارنة بريف المحافظة اذ وصل عدد الجرائم الى (148) جريمة من عدد الجرائم وبنسبة بلغت (77.1%) من مجموع الجرائم ضمن فترة الدراسة والتي بلغت(192) جريمة الجدول (2) والشكل (3) ادناه.

الجدول (2) التوزيع البيئي لجرائم النساء المسجلة في محافظة ذي قارللمدة (2021-2025)

السنة	عدد الجرائم	السكن			
		الحضر	%	الريف	%
2021	33	26	78.8	7	21.2
2022	32	23	71.9	9	28.1
2023	36	26	72.2	10	27.8
2024	42	36	85.7	6	14.3
2025	49	37	75.5	12	24.5
المجموع	192	148	77.1	44	22.9

المصدر: وزارة العدل ،دائرة الاصلاح العراقية، سجن الناصرية للأحكام الخفيفة، وحدة الاحصاء ،بيانات غير منشورة .

الشكل (3) التوزيع البيئي لجرائم النساء المسجلة في محافظة ذي قارللمدة (2021-2025)

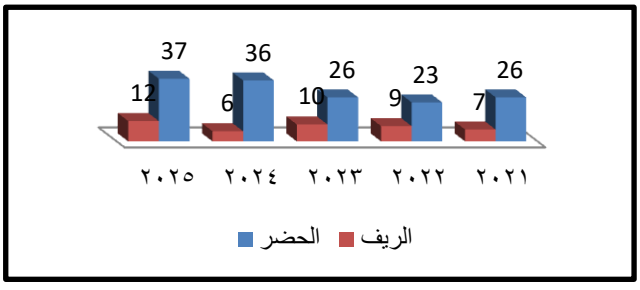

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول 2.

وهذه النسبة لم تكن ثابته بل ظهرت اعلاها في عام 2021، فقد سجلت أعلى نسبة (78.8%) من نسبة الجرائم الكلية اما اقلها فقد وصلت إلى نسبة (71.9%) في عام 2022 وهذه النسب اظهرت انخفاضا وارتفاعا متلائما مع اعداد الجرائم في السنوات المسجلة مرة تجدها مرتفعة ثم تعود لتشهد انخفاضا اخر ماعدا عام 2024 فقد بلغ عدد الجرائم (36) جريمة ارتفعت نسبة بعد أن كانت (72.2%) في عام 2023، في حين بلغت النسبة في عام 2025 (75.5%) اذ بلغ عدد جرائم النساء الحضر37 جريمة من اصل 49 جريمة في ذلك لعدد الجرائم الكلي في منطقة الدراسة.

اما ريف المحافظة ضم العدد الأقل من جرائم النساء مقارنة بحضرها، وصلت النسبة فيه الى (22.9%) من نسبة الجرائم الكلية بـ (192) جريمة، اذ بلغت في عام 2021 ما نسبته (21.2%) في حين ارتفعت عام 2022 لتشكل جريمة النساء في الريف نسبه(28.1%)، اما عام 2023 فقد كانت ايضا مرتفعة لتشكل (27.8%) انخفضت في عام 2024 اذ بلغت (14.3%) التي تعتبر اقل نسبه في سنين الدراسة ، عاودت بالارتفاع في عام 2025 (24.5%) من حيث النسبة، كما أن سبب انخفاض جرائم الاحداث في الريف يعود الى قوة الروابط الأسرية والاجتماعية في الريف فضلا عن العادات والتقاليد الرابطة لدور النساء والالتزام العشائري .

ثانيا: الخصائص السكانية للسجينات.

1- التركيب العمري.

يقصد به توزيع السجينات حسب الفئات العمرية الثلاث الاساسية، ليتسنى لنا معرفة وافية حول الطبيعة الجنائية حسب العمر ويمكن تحديد الفئات الاكثر تورط في الجرائم. تم تقسيم التركيب العمري إلى عدّة فئات، وفي الغالب تكون ثلاث فئات عمرية رئيسية ، فئة الأطفال أو صغار السن (0-15) سنه ويقصد بهم فئة دون سن الخامسة عشر من العمر ولا يجوز لها العمل، بحسب قوانين حقوق الإنسان، وبحسب منظمات حماية الطفولة في العالم اذ تعتبر السجينات من هذه الفئة ضمن الاحداث. فئة الشباب (15-65) هي الفئة الذين تتراوح أعمارهن ما بين الخامسة عشر وسن الخامسة والستين، فئة كبار السن (65 فما فوق) فئة كبار السنّ هي الفئة التي تزيد أعمارهم عن الخامسة والستين عاماً.

فئات السن الصغيرة (الاحداث) : يقصد بالحدث لغويا الفتي في السن أي الشاب فاذا ذكرت السن حديث وحداثة السن كناية الشباب وأول العمر ويختلف العلماء على تعريفهم تبعا لاختلافهم في تحديد من التمييز ومرحلة بلوغ الرشد([6]، ص26)بينما ينظر

علماء النفس والاجتماع للحدث على انه الصغير منذ ولادته حتى لم يتم له النضج الاجتماعي والنفسي وتتكامل له عناصر الرشد([7]، ص61) فيما يراه القانون هو الصغير الذي اتم السن التي حددها القانون للتميز ولم يتجاوز السن التي حددها القانون لبلوغ الرشد([8]، ص41) اما المشرع العراقي فقد عرفة من اتم السابعة من عمرة ولم يتجاوز الثامنة عشرة([9]،ص385) فيما حددته الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان في المادة الأولى منها بأنه كل انسان لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر ومالم يبلغ الرشد قبل ذلك([10]، ص19)، ويعرف الباحثان الحدث بأنه كل ذكر او انثى اتم من التمييز ولم يتجاوز سن الرشد المحدد قانونا بالثامنة عشرة.

لذلك يوجد في سجن الناصرية المركزي نسبه من السجينات من الاحداث بعدد (39) جريمة على مدة الدراسة اذ شكلت اعلى النسب في عام 2021 بنسبة (21.2%) اما اقل النسب في عام 2022 بنسبة (18.8%). كما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) التركيب العمري الرئيسي للفئات للسجينات في محافظة ذي قار(2021-2025)

السنة	فئة الاحداث الى 15 سنه		فئة (16-64) سنه		من 65سنه فما فوق	
2021	7	%21.2	17	%51.5	7	%27.3
2022	6	%18.8	13	%40.6	13	%40.6
2023	8	%22.2	15	%41.7	13	%36.1
2024	8	%19.0	20	%47.6	14	%33.3
2025	10	%20.4	23	%46.9	16	%32.7
المجموع	39		88		65	

المصدر: وزارة العدل ،دائرة الاصلاح العراقية،سجن الناصرية للاحكام الخفيفة، وحدة الاحصاء ،بيانات غير منشورة .

فئات السن الوسط (16-64 سنه): وهي الفئة الاعلى بعدد الجرائم اذا بلغت مجموع الجرائم 88 جريمة من مجموع مدة الدراسة اذ شكل عام 2021 اعلى مستويات الارتفاع بنسبة (**51.5%**) في حين كان اقل نسبة جرائم في من تلك الفئة في عام 2022 بنسبة (**40.6%**) ،اذ كانت بين تلك النسبتين ارتفاع وانخفاض

فئات كبار السن (65 سنه فأكثر): لا تقتصر الجرائم على الصغار وانما كبار السن كذلك لذلك نجد نسبه كبيرة من جرائم النساء في تلك الفئة اذ بلغت اعلى نسبه في تلك الفئة في عام 2022 لتبلغ(**40.6%**) اما اقل النسب نجدها في عام2025 بنسبة (**32.7%**) من تلك المدة الزمنية من الدراسة.

2. التركيب التعليمي للسجينات.

للتعليم دوراً وقائياً في مجال الجريمة والانحراف فهو يساعد الأفراد على احترام القانون لمعرفتهم بالنتائج المترتبة على اختراقه، فضلا عن أنه يساعد الإفراد على احترام القانون لمعرفتهم بنتائج التعدي عليه ([12]، ص 93) لكن هذا لا يعني إن الانحراف وارتكاب الجريمة حكر على الأميين وإفراد المجتمع ذا المستوى التعليمي المتدني وأن المتعلمين في حصن منيع عن ارتكاب السلوك المنحرف، فهنالك الكثير من الأمين الأسوياء، وهنالك كثير من المتعلمين المنحرفين والمجرمين، حتى وجد من الذين وصلوا إلى المستويات العليا في العلم قد ارتكبوا أنواعا من الجرائم، فالأمية إذا عامل مساعد على ارتكاب الجريمة وليست دافعاً وسبباً رئيسي في ارتكاب العمل الإجرامي([13]، ص110).

تبين معطيات الجدول (4) والشكل (4) ان (**35.9**%) من السجينات البالغ عددهم (192) سجينه لم يتعلمن اميات في حين اللواتي كن يقران ويكتبن بلغت نسبهن (30.2%) في حين اللواتي تعليمهم ابتدائيا بلغت نسبهن (25.5%).

اما التعليم الثانوي وصلت الى (6.8%) اما البكالوريوس فقد كان اقل نسبه من بين المتواجدات في الاصلاحي بنسبة (1.6%) من اجمالي الجرائم المرتكبة فيما. اذ ان هناك علاقة طردية بين زيادة الجريمة والمستوى التعليمي كلما قل المستوى التعليمي زادت الجريمة والجهل بالقانون والعقوبات.

الجدول (4) توزيع السجينات حسب الحالة التعليمية للمدة (2021-2025)

السنة	اميه	تقرا وتكتب	ابتدائية	الثانوي	بكالوريوس	المجموع
2021	13	9	11			33
2022	12	10	5	4	1	32
2023	11	13	11	1		36
2024	16	11	12	3		42
2025	17	15	10	5	2	49
النسبة %	%35.9	%30.2	%25.5	%6.8	%1.6	%100

المصدر: وزارة العدل ،دائرة الاصلاح العراقية،سجن الناصرية للاحكام الخفيفة، وحدة الاحصاء ،بيانات غير منشورة .

الشكل (4) توزيع السجينات حسب الحالة التعليمية للمدة (2021-2025)

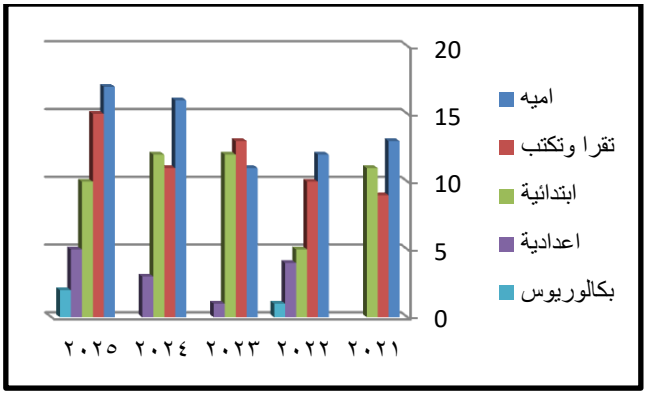

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (4)

ثالثا: انواع جرائم النساء واسبابها.

1- انواع جرائم النساء:

تعددت جرائم النساء المرتكبة في منطقة الدراسة تبعا لتعدد أسبابها كما موضح في الجدول(5) والشكل(5)، فقد حلت جرائم القتل بالمرتبة الأولى اذا بلغت نسبها (26%) جريمة خلال مدة الدراسة ويمكن ارجاع ذلك إلى كثير من الاسباب منها العنف الاسري و تفشي ظاهرة الفقر في المحافظة ، تلتها جرائم الزنا والخيانة الزوجية التي بلغت نسبتها (20%) جريمة فيما جاءت بالمرتبة الثالثة جرائم السرقة اذ بلغت (19%) من نسب الجريمة الكلية في حين جاءت المسكرات والمتاجرة بالمواد المخدرة بالمرتبة الرابعة بجرائم النساء لتشكل (17%) من اجمالي الجرائم خلال مدة الدراسة التي تعود إلى ضعف الدور الرقابي من الأسرة فضلا عن ضعف الرقابة الأمنية على مثل هكذا جرائم اما النوع الاقل وهو جرائم التجاوز على المال العام والاختلاسات فقد نرى نسبها قليله لتشكل نسبة (6%) من اجمالي جرائم النساء الموجودة في سجن الناصرية .

الجدول (5) انواع جرائم النساء المسجلة في سجن الناصرية الاصلاحي للمدة(2012-2025)

السنة	نوع الجرائم						
	سرقة	قتل	لخيانة الزوجية وزنا	متاجرة بالممنوعات	نصب واحتيال	تجارة اعضاء	جاوز على المال العام
2021	5	9	8	2	4	2	3
2022	6	8	9	6	1	1	1
2023	8	10	7	7	2		2
2024	9	10	8	6	6	1	2
2025	8	12	6	11	5	4	3
نسبة %	%19	%26	%20	%17	%9	%4	%6

المصدر: وزارة العدل ،دائرة الاصلاح العراقية،سجن الناصرية للاحكام الخفيفة، وحدة الاحصاء ،بيانات غير منشورة .

الشكل (5) انواع جرائم النساء المسجلة في سجن الناصرية الإصلاحي للمدة(2012-2025)

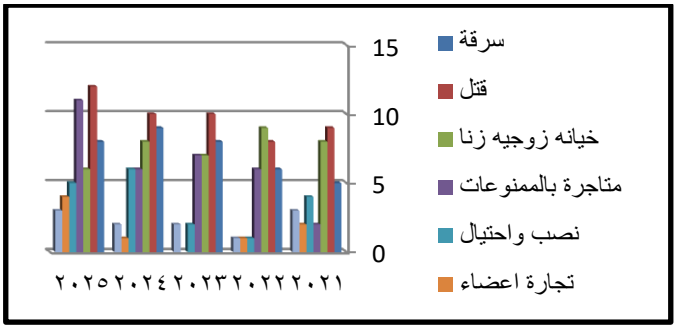

المصدر: من عمل الباحثان بالاستعانة بالجدول (5)

1- اسباب جرائم النساء:

إن محاولة معرفة الأسباب التي تقف خلف ارتكاب الجرائم من قبل النساء ليست من الأمور السهلة بسبب تداخل الأسباب وتشابكها كما لا يمكن ارجاعها لسبب دون آخر وذلك كون مرتكبي الجرائم ضمن فئات عمرية متعددة وتمثل شريحة كبيره وفاعلة في المجتمع. وهذا ما تضح لنا من خلال الدراسة الميدانية التي اقتصرت على عام 2025، وقد تنوعت هذه الأسباب بحسب الجدول(6) والشكل(6) الى:

أ) اسباب شخصية: وهي اسباب ارتبطت بالمتغيرات الشخصية للفرد

متمثلة بالتأثيرات البيولوجية مما دفعهم لارتكاب جرائم تحقق لهم رغباتهم الشخصية فضلا عن تأثير التنشئة الاجتماعية التي يمر بها لحدث مثل تشدد الأبوين في تربية ابنائهم أو العكس من ذلك مثل التهاون والتسامح المستمر لأخطاء الابناء وعدم مراقبة ومتابعة الابناء. وقد بلغت نسبة الجرائم من قبل النساء تحت تأثير السبب الشخصي (18%) من اجمالي الجرائم المرتكبة للنساء كما مبين في الجدول والشكل.

ب) العنف الأسري : عادة ما ينعكس وضع الأسرة على الابناء سواء كان انعكاسا سلبيا او ايجابي تبعا للوضع الأسري من الاستقرار أو التفكك والتفكك بدوره يهيئ بيئة ملائمة لانعدام الضبط الاجتماعي، وكما متعارف أن الأسرة اهم عامل من عوامل الضبط الاجتماعي ،اذ اكدن السجينات وخصوصا المحكومات بتهمة القتل ان هناك ضغط كبير كان يمارس عليهن من قبل رب الاسرة سواء كان الزوج او الاب او الاخ مما ادى الى ارتكاب تلك الجرائم ويمكن ان يكون العنف الاسري عامل كبير، وقد بلغت نسبة تاثير هذا السبب (35%) من اجمالي جرائم النساء.

ت) الوضع الاقتصادي: ان تردي الوضع الاقتصادي ترتب علية ظهور مشكلة كثيره التي تساهم في تفاقم مشكلة الفقر وان انعدام موارد الدخل وعدم قدرتهم على توفير حاجتهم المعيشية دفع بعض الاحداث الى ارتكاب جرائم بغية الحصول على الأموال لتوفير بعض مستلزمات الحياة البسيطة من جانب ومن جانب آخر أظهرت الدراسة ان هناك عوائل تجبر نسائهم على العمل الغير شرعي في سبيل الحصول على الاموال ،وقد تلتجا تلك النساء لممارسات البغاء او الزنا بسبب عدم توفر المعيل مما يدفعهن الفقر الى الشذوذ والانجراف نحو الجريمة، وتشير بيانات الجدول (6) أن نسبة مرتكبي الجرائم الخاضعين لهذا السبب وصلت الى (25%) من اجمالي عدد الجرائم المرتكبة.

ث) اسباب ثقافية: لازالت وسائل الاعلام بمختلف انوعها المرئية أو المقروءة أو المسموعة تساهم بشكل فعال في اكساب المجتمع تربية معينه في بعض الاحيان تكون سليمة تتماشى مع العادات والقيم المجتمعية السائدة، فأثرت هذه الوسائل بحكم ما تعرضه من مادة اعلامية وما تحتوي من مثيرات سواء كانت حسية أو عقلية أو انفعالية نظم العنف اثرت على نفسية النساء وبالتالي على سلوكها وتحولها الى سلوك اجرامي، ومن الجدول اعلام يظهر لنا نسبة جرائم النساء المتأثرين بهذا السبب وصلت الى (22%) من اجمالي عدد الجرائم.

الجدول (6) اسباب ارتكاب جرائم النساء لعام 2025

السبب	شخصية	عنف اسري	اقتصادية	ثقافية
النسبة %	%18	%35	%25	%22

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان.

الشكل (6) اسباب ارتكاب جرائم النساء لعام 2025

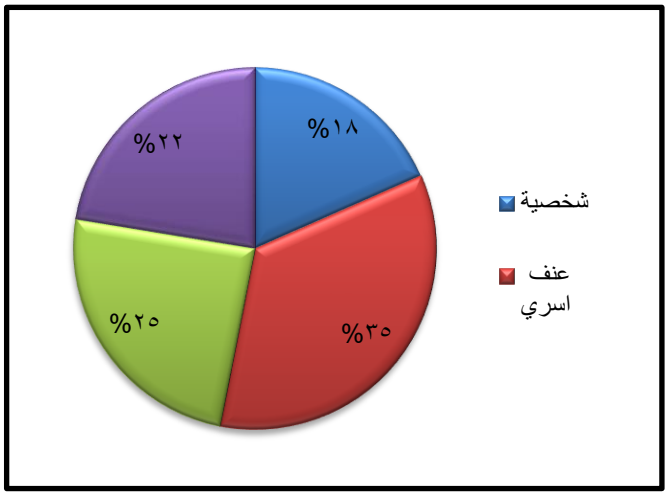

المصدر: من عمل الباحثان بالاستعانة بالجدول (6).

النتائج والتوصيات

اتضح لنا من خلال ما جاء البحث جملة الاستنتاجات التي من خلالها يضع الباحثان مجموعة الحلول والتوصيات.

اولا: النتائج

1 - شهد قضاء الناصرية النسبة الأكبر لجرائم النساء فقد بلغت (28% من مجموع الجرائم المرتكبة وهذا متوافق مع تمتلكه مدينة الناصرية من خصائص سكانية واجتماعية واقتصادية.

2 - انخفاض المستوى التعليمي للسجينات فكان (66%) منهم لم يتعدى التحصيل التعليمي الابتدائي.

3 - تنوع الاسباب الدافعة للسناء في ارتكابهن للجرائم لكن اسباب العنف الاسري كان السبب المشترك لأغلب مرتكبي الجرائم، فضلا عن غياب دور الأسر في تنشئتهم.

4 كشف البحث عن تأثير الخصائص الاجتماعية في التوزيع

البيئي لجرائم النساء في محافظة ذي قار.

5 - ان تردي الوضع الاقتصادي إثر سلبا في الاداء المجتمعي بصورة عامة وعلى النساء بصورة خاصة، اذ ان أكثر الاسر تتجه الى اجبار النساء للعمل حتى وان كان غير قانوني بسبب الوهن الاقتصادي لتتمكن من تلبية احتياجاتها المتعددة الأمر الذي يدفعه الى ارتكاب الجريمة من أجل تلبية تلك الاحتياجات لاسيما اذا غابت الرقابة الأسرية.

6 - ومن أبرز نتائج الدراسة تراوحت أعمار النسبة الاكثر من معظم حالات العينة بين (18-25) سنة اي الفئة العمرية الوسطية.

7 - كانت الأغلبية غير متزوجة وأمية وعاطلة عن العمل. بالنسبة للعاملات، معظمهن يعملن في وظائف حرة ويعشن في المدن لذلك نجد ارتفاع نسبة جرائم النساء في المراكز الحضرية.

8 - فيما جاءت أغلب العينة من أسر كبيرة تتكون من 12-15 فردًا، مع انخفاض مستوى الدخل والتعليم للوالدين.

ثانيا: التوصيات.

1- الاهتمام الكبير بدور الأسرة في متابعة تربية الأبناء ومنعهم وحمايتهم من الوقوع في الخط وبالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة وفي مقدمتها المدرسة فضلا عن دور المؤسسات الدينية والتربوية الأخرى بغية توعية المجتمع.

2- شمول الأسر ذات الدخول المنخفضة في قانون الحماية الاجتماعية كونه الحل الوحيد المتوفر في الأزمات المالية التي تعيشها البلاد مع ما يوفر القطاع الخاص من قرص بسيطة أخرى.

3- الاهتمام ببرامج التوعية ومنها الدينية وفرض مراقبة على الاعلام بكافة وسائلة كونه في بعض الاحيان يكون الدافع لدى النساء في ارتكاب الجرائم.

4- العمل على تفعيل دور المؤسسات حكومية في حماية الاسرة والتي معنية بشؤون الأسرة والمجتمع تعمل على تأهيل الأسرة ورفدها بمتطلبات الحياة الكريمة.

5- تفعيل إلزامية التعليم لكونه يحد من تسرب الاطفال نحو البيئة الاجرامية وبالتالي بناء طبقة اجتماعية عريضة تخدم المجتمع وبالثاني تحقيق الأمن الانساني.

6- التوجه الحكومي الحقيقي لحل ازمة النساء الاقتصادية من خلال فتح قنوات للنساء والارامل والمطلقات والمعنفات سواء كان في وزارة العمل او وزارات اخرى لدمجهن بالمجتمع وانهاء الفجوة بينهن وبين الانخراط بالحياة العملية مع المجتمع.

7- العمل على تحقيق تنمية بشرية شاملة على مستوى البلد بصورة عامة والمحافظة بصورة خاصة لكونها تعاني من ضعف في خدماتها المجتمعية الأمر الذي أسهم في ارتفاع مستويات الجريمة ومنها جرائم النساء.

المصادر

1- بدوي، عبد الرحمن عبد الله، التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

2- مديرة، مقدر، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، رسالة ماجستير (ع.م)، جامعة محمد حضير، كلية الحقوق، 2014.

3- المشهداني، فهيمة كريم، التصنيع والجريمة دراسة ميدانية في مدينة بغداد، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009.

4- بدوي، حامد الطاهر، الابعاد المكانية للجريمة جنوب ولاية كردفان اطروحة دكتوره (ع) ، كلية الدراسات العليا، جامعة 48 الخرطوم، 2008.

5- سمية، حومر، إثر العوامل الاجتماعية في جنوح الاحداث رسالة ماجستير (ع.م)، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة منتوري و قسنطينة، 2005.

6- ناصر، عبد الله، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994.

7- النحوية، مريم بنت عبد الله، اتجاهات العاملين في قضايا الأحداث الجانحين بمحافظة مسقط نحو العوامل المساهمة في جنوح الأحداث رسالة ماجستير (ع.م)، كلية العلوم والآداب جامعة نزوى، 2012، ص 61.

8- العويجي، مصطفى، الحدث المنحرف في التشريعات العربية دار نوفل، بيروت، 1986.

9- محمود، نبال فوزي، دور الأسرة في جنوح الأحداث مجلة ادأب الرافدين العدد (67) 2013.

10- جبارين، قيس، جنوح الاحداث في التشريعات الفلسطينية، سلسلة التقارير القانونية (6) الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

11- كليوي، لطيف كامل واحمد حامد البركي ،التحليل المكاني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل العدد29 .

12- الزيادي، حسين عليوي ناصر، توزيع السكان في سلطنة عمان، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد93 ، 2010.

13- المشهداني، فهيمة كريم، التصنيع والجريمة دراسة ميدانية في مدينة بغداد، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009.